

حتي تنضم مصر الي نادي النمو الاقتصادي

رؤيه تحليليه

بقلم

دكتور مهندس / نادر رياض

رئيس مجلس اداره شركه باقاريا مصر

وعضو مجلس اداره غرفه الصناعات الهندسيه باتحاد الصناعات

مقدمه الي

لجنه الحوار الوطني

يوليه ١٩٩٤

حتى تنضم مصر الي نادي النمو الاقتصادي

مقدمه :

أثرت الزراعة في صياغة حياة المجتمع المصري ومنحتها طابعها لآلاف السنين وليس أدل علي ذلك من تركيز الحياة الاجتماعية علي ضفتي النيل مصدر الري للزراعة . ليس هذا فحسب ، بل أن الاعتماد علي النيل كمصدر للري استلزم قيام ادارة موحده لاقامه مرافق ومنتشآت الري ، وتنظيم الري وتوزيع المياه ، الامر الذي استلزم بدوره الحرص علي الحفاظ علي وحده البلاد تحت حكم مركزي قوي . . . وهكذا أعطت الزراعة للدولة في مصر طابعها كدولة مركزية من ناحيه ، كما أدت ، بسبب أهميتها الفائقة ، من ناحيه أخرى ، الي حرص الدولة الشديد علي احتكار حق ملكية الارض الزراعية لنفسها . وهذه قاعده لم يشذ عنها أحد من حكام مصر ، علي اختلاف مشاربهم ، عبر آلاف السنين ، قبل عام ١٨٤٢ . ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل لقد بلغت الاهمية المتركزه في الزراعة ببعض الحكام قيامهم بمنح حق الانتفاع بالارض الزراعية لكبار رجال الدين وكبار ضباط الجيش وكبار موظفي الدولة للتودد اليهم وكسب تأييدهم . وهكذا ساهمت الزراعة أيضا ، علي هذا النحو ، في تثبيت دعائم الدولة وتعزيز أركانها . وعندما فكر محمد علي ، في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، في تصنيع مصر أهتم بالارتقاء بالزراعة وزيادة درجة تطورها حتي تصبح قاعده قوية للتصنيع . ولقد ظل القطاع الزراعي في مصر حتي ١٩٧٣ مصدرا واضحا لتوفير النقد الاجنبي للاقتصاد المصري والتنمية في مصر حيث تميز الميزان التجاري الزراعي بوجود فائض كبير بلغ ١٥٥٢ مليون جنيه عام ١٩٧٠/٦٩ ، ٧١٦ مليون جنيه عام ١٩٧٣/٧٢ . ومع عام ١٩٧٤ بدأت ظاهره العجز في الميزان التجاري الزراعي . ويرجع ذلك الي أسباب كثيره أهمها انخفاض وتدهور نسبه الاكتفاء الذاتي (انتاج / استهلاك) للعديد من السلع والمنتجات الزراعية مما أدى الي انخفاض وتقلص الكميات الفائضه والمتاحه للتصدير ، يقابله في نفس الوقت زياده الواردات من احتياجات القطاع الزراعي نتيجة لنقص أو تراجع الانتاج المحلي منها ، مثل الاسمده الكيماويه ، والمبيدات الحشرية ، والجرارات الزراعية ، وماكينات وآلات الري والصرف وغيرها . ومع بدايه التصنيع في مصر . . . تم التركيز علي الصناعة الخفيفة ، أي صناعه السلع الصناعيه الاستهلاكيه ، بما أدى الي توجيه جانب من موارد مصر المحدوده الي استيراد وسائل الانتاج لصناعه تلك السلع الاستهلاكيه ولم يكن يوسع مصر بمواردها المحدوده الا أن تختار ذلك . ولقد أعاق ذلك عملية بناء وتطور صناعه إنتاج وسائل الانتاج ومن ثم أعاق استمراره التطور الاجتماعي ككل ، كما أعاق استمراره تطور صناعه السلع الاستهلاكيه ذاتها وربطها بصناعه وسائل الانتاج العالميه وتحميل ميزان المدفوعات بأعباء متزايدة نتيجة لاستيراد وسائل انتاج هذه الصناعات وقطع غيارها .

ويكاد يكون هناك شبه اجماع في الرأي الان علي أن مستقبل التنمية الاقتصادية في مصر يعتمد في المقام الاول علي الصناعه والخدمات ، ويرجع ذلك الي محدودية الارض الزراعيه بالاضافه

الى ندره المياه ،فضلا عن أن الزراعة لطبيعتها نشاط طارد للسكان بحيث يستطيع أقل من ١٠٪ منهم اتاحه الغذاء للسكان جميعا . ففي الولايات المتحدة الامريكية يعمل بالزراعة أقل من ٥٪ من مجموع السكان ومع ذلك توفر احتياجاتها بالاضافه للفائض الزراعي الكبير الذي يتوافر كخزون يوجه بعضه كمعونه غذائية . هذا الى جانب أن الصناعة يمكن أن تقوم وأن تنمو بمعدلات كبيرة نظرا لتوافر امكانيات الزراعة بالطرق الحديثه وكذا القوي البشرية التي يلزم توجيهها ورفع كفاءتها وانتاجيتها اذ تمثل عنصرا هاما من عناصر الميزات النسبية لمصر عن كثير من بلاد المنطقة العربية والمنطقة الافريقية . هذا كما أن لمصر تاريخا وخبره بأنواع عديده من الصناعات الخفيفة والثقيله ، مارست تجارب واسعه في انشاء وتشغيل العديد من المصانع في مختلف المجالات ، واكتسبت من تلك الخبرات الكثير من المعرفة التي ترسي أساس التوجه السليم نحو المستقبل ، كما أن بها قاعده كافيه للخدمات اللازمه للصناعة ، وبها موارد ومشروعات للخدمات وللطاقه وللنقل ، وإمكانيات في مجالات التعليم والتدريب والبحث العلمي . . . وهذه كلها مقومات أساسية للتصنيع تتميز بها مصر عن كثير من البلاد المماثله .

ولا تتحقق التنمية الاقتصادية بالمعدلات التي تفوق معدلات زياده السكان وبالتالي الاستهلاك الا بزياده كميته الانتاج ونوعه . واقتناعا من الحكومه بأهميه هذا الهدف فان زياده الانتاج تقع علي رأس قائمه أولويات العمل الوطني وحتى تتحقق زياده الانتاج كما ونوعا فانه لابد من تعبئه كل الموارد المتاحة في الاقتصاد المصري وتحسين كفاءه استخدامها .

لقد خطت الحكومه خطوات كبيرة في مجال الاصلاح الاقتصادي ، تؤكدتها التقارير والدراسات الاقتصادية ، كما من نتائجها الملموسه تحسن مناخ الاستثمار في مصر وتوفير المناخ المناسب للتنمية .

ولا تزال الحكومه ماضيه في طريقها لتحقيق معدلات افضل للتنمية الاقتصادية .

إن المرحله المقبله تبشر بالامل . . . الامل الذي يحدونا جميعا . . . أمل أن تصبح مصر نمرا اقتصاديا كالنمر الاسيوية .

وتتناول تلك الدراسة ثلاثه مجالات هامه في مجال تعبئه الموارد المتاحة كي تصبح مصر نمرا اقتصاديا .

- الاستثمار في البشر . . كيف يكون ثروه قوميه كبري ؟
- حل مشكله البطاله ، وارتقاء بالانتاج كما ونوعا . . . ويجعل مصر رافدا ومصدرا لعماله متميزه .
- تجديد وابرار وتشجيع رجل الصناعة المصري ، وتعظيم ظاهره تكوين مايسمي بالشخصية الاعتبارية للمجتمع الصناعي ، والتعامل معه بما يعظم من ايجابياته .
- الصناعة الصغيره ودورها الكبير في تعظيم الاقتصاد المصري .

أولا : الاستثمار في البشر

**كيف يكون ثروه قومية كبري ؟ . الحل لمشكله البطاله ،
والارتقاء بالانتاج كما ونوعا . . . وكيف نجعل من مصر رافدا
و مصدرا للعماله المتميزه**

البطاله الصريحه و آثارها :

زادت حده أزمه البطاله الصريحه في مصر ، وأصبحت تلقي بظلال كئيبه بعد أن طالت فتره الكساد الاقتصادي ، وأصبح هناك أعداد هائله من الذين يضافون سنويا الي رصيد القوي العامله لايجدون عملا يوظف طاقاتهم . . . والبطاله الصريحه تعني الافراد القادرين علي العمل والراغبين فيه ولكنهم لايجدون عملا ، وبذلك يضيع وقتهم سدي ، فالوقت هو الشيء الوحيد الذي لايمكن تخزينه والاحتفاظ به لفتره مالاستفاده منه فيما بعد عند الحاجه اليه شأن فائض المياه اوالبترول او الحاصلات الزراعيه التي تخزن بحالتها او بعد اضافه عمليات تحويليه اليها لتخزن في صورهِ عصائر ومشروبات ، فاذا لم يستفد به في الحال لما أمكن الاستفاده به أبدا (ولذلك فان البطاله تمثل فاقدًا هائلًا غير منظور . ولعل من أبرز السمات المستجده علي ظاهره البطاله الصريحه في مصر ارتفاع نسبه العاطلين من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطه ، سواء الفنيه أو المهنيه الي عدد العاطلين . بل ولقد امتدت هذه البطاله منذ عده سنوات الي أصحاب كل المهن . . أي حتي الي أصحاب مهن ماكان يظن أبدا سابقا أن تمتد اليهم في يوم من الايام ، ونقصد بهم خريجي كليات القمه ، مثل خريجي كليات الطب والهندسة .

والبطاله الصريحه لها أبعادها وتكلفتها الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسية ، كما أن لها تأثيراتها النفسيه السيئه . . ليس فقط علي الشباب العاطل ، وانما أيضا علي ذويهم ، فلاشك أن الالباء والامهات يشعرون بحزن وقلق عندما يجدون أولادهم أو بعضا منهم ينضمون الي جيش العاطلين ، ويعيشون بالتالي في ضياع وفي قلق متزايد علي مستقبلهم وكذلك في يأس وحزن ، خاصه لانهم يجدون أنفسهم محرومين من تحقيق ذاتهم او علي اقل تقدير تحقيق الامل المنعقد عليهم نتيجة حرمانهم من حقهم في ايجاد فرص عمل لهم . فتحقيق الذات تمثل كما هو معروف احدي الحاجات الانسانيه الاساسية ومايزيد من قلق هؤلاء الالباء والامهات أنهم يخشون انحراف أولادهم العاطلين . وفي نفس الوقت فان عدم وجود فرص عمل للابناء والبنات يعني أن علي الوالدين الاستمرار في الانفاق عليهم . ولقد كانا ينتظران بشغف يوم تخرجهم ليعينوا في وظائف ويحصلون علي أجور ومرتببات تغنيهم عن الاعتماد اقتصاديا عليهما ، وليرتفع مستوي معيشه الاسره بدلا من استمرار تدهوره نتيجة لارتفاع الاسعار بمعدل سنوي يفوق المعدل السنوي لارتفاع الاجور والمرتبات .

ومن الطبيعي أن يؤثر كل ذلك سلبيا علي انتاجيه هؤلاء الالباء والامهات . وبالإضافه الي ذلك فانه في ظل تفاقم البطاله يزداد عدد العاملين الذين يكونون قلقين علي مستقبلهم بسبب خوفهم من

فقدان العمل اما لاحلال غيرهم محلهم من جيش العاطلين (يكونون أكثر كفاءه منهم أو / يقبلون أجور ومرتبات اقل من أجورهم ومرتباتهم) أو بسبب توقف المنشأه أو المؤسسه التي يعملون بها عن العمل أو انحسار حجم نشاطها نتيجة لسوء الاحوال الاقتصادية السائده الناجمه أيضا عن تفاقم البطاله الصريحه . أي أن تفاقم البطاله الصريحه تؤثر سلبيا أيضا علي نفسه العاملين القائمين وبالتالي علي انتاجيتهم تاركه ظلالة قائمه علي حياتهم الاجتماعيه .

وكما هو معروف فان الاغلبه الساحقه من الخريجين لا يتم تعيينهم الا بعد مضي فتره طويله علي تخرجهم تمتد لعدده سنوات - لذا فانه من الطبيعي أن تتأثر بذلك انتاجيه الذين يعينون من هؤلاء الخريجين ، فهم يعينون بعد أن يكون قد سقط من ذاكرتهم في فتره البطاله الطويله جانب هام بمدارسه في الكليات أو في المعاهد ، وأصبح ذهنهم خاليا منه تماما بالاضافه لتخلفهم عن ملاحظته بالمستجدات المهنيه التي طرأت خلال فتره البطاله . من ذلك كله يتضح لنا أن البطاله الصريحه في مصر لها تأثير سلبي كبير علي المسيره الانتاجيه القوميـه .

البطاله المقنعه والفاقد غير المنظور :

تمثل البطاله المقنعه ، أي العماله الزائده ، نوعا آخر من الفاقد غير المنظور ، حيث أن انتاجيه هؤلاء العاملين تكون كمآ معدوما ، بل وقد تكون سالبه ، فباستبعادهم لا يقل حجم الانتاج في القطاعات التي يعملون فيها ، بل قد يزيد ، حيث أنهم كثيرا ما يتسببون في تعطيل العمل . اذا قارنا مثلا حجم العماله بالحكومـه المصريـه بحجم العماله الحكوميه في دوله متقدمه يقارب عدد سكانها عدد سكان مصر ، مثل المملكة المتحده ، لوجدنا أن حجم العماله الحكوميه في مصر تزيد عن سته أمثال حجم العماله الحكوميه في انجلترا . وهذا الفارق الفلكي بين العددين يرجع في الواقع الي استخدام وسائل التكنولوجيا الموفره للعماله في دواوين الحكومه بالمملكة المتحده ، واستخدام دواوين الحكومه بمصر لهذه التكنولوجيا فقط في أضيق الحدود بالاضافه الي البطاله المقنعه التي يعاني منها القطاع الحكومي في مصر بصورة متفشيه .

ولاشك أنه اذا رأت مصر أن تطور العمل بالقطاع الحكومي بها باستخدام أحدث التكنولوجيا فيه يؤدي لارتفاع حجم البطاله المقنعه به الي حوالي ثلاثه أمثال ما هو عليه الان .

ويعتبر تفش البطاله المقنعه في القطاعين الحكومي والعام في مصر نتيجة طبيعـيه لتعـيين أعداد هائله سنويا في هذين القطاعين دون حاجه العمل الي معظمهم ، وذلك بقصد تخفيض حده التزايد في حجم البطاله الصريحه للتخفيف من المشكلات الاقتصادية والاجتماعيه والسياسيه غير محموده العواقب التي تسببها البطاله الصريحه ونفس الحال في قطاع الزراعة . اذا ما استبدلت الاساليب البدائيه المستخدمه في الزراعة في مصر بأساليب التكنولوجيا الحديثه لارتفع حجم البطاله المقنعه بدرجة فلكيه ؟

اذا لابد من تغيير تلك الاوضاع . . . وتحويل تلك المشكله الي ميزه نسبـيه كبري لمصر . . . لابد من جعل العنصر البشري ثروه قوميه كبري . . .

فالعنصر البشري علي كافه المستويات أهم عناصر الانتاج جميعا وذلك بحكم مايمتاز به من

امكانيات النمو والقدرة علي تشغيل باقي العناصر الاخرى . واذا استعرضنا تاريخ الازدهار والتخلف فيها ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى ما يستطيع أن يقدمه الانسان ، فالانسان هو صانع التكنولوجيا من ومحركها وهو محور التنمية ودوافعها . يتوقف علي خبرته وكفائته ومعدل أدائه وقدرته علي العمل ورغبته فيه واقباله عليه مستقبل بلده تقديما أو تخلفا . ويمكن أن يقال بوجه عام أن الانسان هو صانع التنمية وهدفها في نفس الوقت لانه اذا كانت التنمية هدفها رفاهية الانسان فان الانسان هو أدائها ووسيلتها لتحقيق هذه الرفاهية .

واذا كنا نؤكد علي أهمية البشر كعنصر حاكم للنجاح فان ذلك من منطلق أنه أهم الموارد المتاحة في مصر . ولانعني بذلك مقارنته أو مساواته بالموارد الاخرى مثل الارض ورأس المال والموارد الطبيعية . . . بل نعتبره المورد المبدع المتجدد الذي لاتنضب طاقاته . . أنه الانسان صانع التحول لكافة الموارد الاخرى .

وليس ذلك فحسب ، ولكننا ننظر الي الانسان أيضا علي أنه أهم عناصر الاستثمار ولانعني بذلك مقارنته أو مساواته بمعدات وآلات الانتاج ، اذ أن ذلك المفهوم يحول البشر ويجردهم من صفتهم الانسانية ولكن الغرض هو التأكيد علي أن الاستثمار في البشر ليس استهلاكيا . . بل استثمار عائد مؤكد ويفوق عوائد الاستثمار المادي علي المدى البعيد .

لذا فان الاستثمار الصحيح لصناعته المستقبل ، وتقويم الحاضر وتحديد مواطن الخلل والاصابه التي تعيق النهوض . . . منوط الي حد بعيد بقدرتنا علي التخطيط للقوي العاملة . لا بد لنا من الاستثمار في البشر باعداده الاعداد الجيد الملائم لروح ومتطلبات العصر . ومن هنا تأتي أهمية الادارة التي تتولي ذلك ومقدرتها لا بد أن تتولي بادارة العنصر البشري وتخطيط القوي العاملة ادارة قادره علي تحرير الانسان ، واعاده تشكيله ، وتسليحه بالعلم والايمان . . . بالمبادئ والقواعد العقلية التي توجه نشاطه وحركته وفاعليته . . ادارة تتيح المجالات كاملة للعقل في الاستماع والمناقشة وتمنح الانسان الحس بالامن النفسي والفكري ، والثواب علي الفلاح دون العقاب علي الخطأ الفكري . . . حتي ينطلق الانسان متحررا من عقالة . ويمارس وظيفته ، ويتمرن علي التفكير والحوار والمناقشة والتحليل والتركيب والاستدلال والاستقرار والمقارنه والانتاج .

أن التخطيط لتأهيل واعداد القوي العاملة هو بلا جدال أهم قضايا العمل الوطني في تلك المرحلة ، ويجب أن يتولي ذلك أعلي القمم وأنبغها في كفايات التخطيط عامه ، والتخطيط التعليمي والتدريبي خاصه ، ولا عيب هنا في الاستعانة بالخبرات الاجنبية والدولية .

ونقدم هنا أفكارا في مجال تخطيط القوي العاملة واعداد العنصر البشري بما يلائم وروح العصر من خلال دراستنا وتجاربنا .

لا بد لنا من اعاده النظر في مفهوم تخطيط القوي العاملة واعتباره جزءا لا يتجزأ من الخطه الاقتصادية والاجتماعية للدولة ولا بد من تخطيط القوي العاملة واعدادها بالتخصصات والمهارات والثقافات والسلوك الرشيد للسير قدما نحو تحقيق أهداف خطه التنمية . فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تتألف من عنصرين رئيسيين هما : العنصر المادي ، والعنصر البشري وتمزيج هذان

العنصران في العمل فيتفاعلان في نشاط المجتمع ولا يمكن أن تحدث تنمية في أي نشاط اقتصادي أو اجتماعي إلا إذا قدرنا قيمه هذين العنصرين معا في ارتباطهما وتكاملهما . وتخطيط القوى العاملة ينبغي أن يضع في اعتباره دائما السياسة التي تنتهجها الدولة ويتبناها الجهاز المسئول عن التخطيط بها .

- هل تقوم سياستنا علي ان تخضع خطط تنمية الموارد البشرية لخطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية؟

- أم سياستنا ان تطوع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخطط تنمية الموارد البشرية ؟
وإذا كانت السياسة الاولى هدفها اقتصادي فان السياسة الثانية هدفها اجتماعي ، وكلا السياستين يجب أن تكونا مكملتين لبعضهما .

لا بد لنا من ان نضع نصب أعيننا العناصر الحاكمة التالية عند اعاده النظر في تخطيط القوى العاملة :

- وجود استراتيجيه تنميه شامله وثابته طويله الاجل تعتمد علي أسس واقعيه من حيث الاحتياجات والاستثمارات المتوفره ويمكن علي أساسها تحديد فتره العمل المطلوبه كما ونوعا وتوقيتا بحيث تسترشد بها أجهزة التعليم والتدريب في رسم سياستها .
- توافر نظام جيد للمعلومات يمكن الاعتماد عليه في وضع خطه العماله ، ويمد المخطط بالاحصاءات والبيانات الدقيقة والحديثه عن الهيكل المهني للقوى العاملة بكافه القطاعات والانشطه وتوزيع هذه القوى حسب الانشطه الاقتصادية والمتطلبات التعليميه والتدريبية .
- تحديد دور الاجهزه المشاركة في عمليه تخطيط القوى العاملة بحيث تتكامل ولا تزدوج .
- الاخذ بنظام معدلات الاداء والمقررات الوظيفية لمواجهة مشكله الفائض والعجز من التخصصات المختلفه ووضع هذه الدراسات تحت نظر رجال التعليم والتدريب .
- الاهتمام بالتدريب باعتباره مكملا للتعليم ومحركا لديناميته . . بل ربط التدريب بصلب العملية التعليمية ذاتها حتي نضمن الي عدم طغيان الجانب الاستاتيكي التقليدي علي الجانب الديناميكي المتجدد عن طريق التدريب بمختلف مسمايته ومستوياته وأمام تطوراته أيضا .
- الخلق المستمر ، والمتوازن ، لمجموعات مهنيه جديده وتخصصات مستحدثه في سوق التوظيف والاستخدام - ذلك أنه ، مع التطور المستمر في طرق الانتاج والخدمات ، وغزو ميادين جديده للاستغلال والاستثمار تتوالى بالضرورة وتتنزايد أحجام ، ومعدلات الوظائف والاعمال ، والمهن الجديده التي تقابل تباعا التوسع في مضمار الاختراع والابتكار والاستحداث علي نحو لا يكاد ينقطع أو حتي يتلكأ أو يهادن .
- انشاء واعداد وتأهيل وتطوير مراكز لاعداد كوادر المعلمين والمدرسين لكل مستويات التدريب المهني بحيث يكون ذلك علي أعلي مستوي وبمفهوم جديد وفلسفه جديده تماما وفقا للمتغيرات العالمية غير مسبوقه النظير في هذا المجال وروح العصر ومتطلباته .
- ضروره مراعاة المرونه في نسب ومعدلات التدرج في مستويات المهاره .
- ضروره توفير واعداد مفهوم الورشه التي تستطيع مساييره احتياجات وأهداف التدريب المهني المتقدم .

- ضرورة الربط العضوي المحكم بين الذهن واليد في العمليات التدريبية في وحده منطقية فقدان متناسقه ومتناميه تحكمها جداول زمنيه نموذجيه للاداء الامثل وللأسلوب الأكثر فاعليه وجدوي في حل ما قد يقوم من صعاب ، وأكثر ما بطراً من مشكلات .
- ضرورة الربط بين الاختبارات الدورية للمتدربين وبين الابداع .
- فتح قنوات جديده أمام أصحاب بعض التخصصات التقليدية لاعاده تشكيلهم - عن طريق التدريب - لكسب مهارات جديده مطلوبه بالحاح ، خاصة علي المدى القريب .
- الاكثار من عدد أصحاب (الياقات الزرقاء) الذين يمثلون النشاط والانتاجيه في المجتمع علي حساب أصحاب (الياقات البيضاء) ممن تكثر في صفوفهم ظاهره البطاله المقنعه والتخصصات ذات الطلب القليل أو المحدود .
- تشجيع المصانع الكبرى علي تبني تجربته (مدرسه المصنع) وذلك بأن يقيم المصنع ، لابناء عماله علي الاخص (ومن جاوزوا مرحله الصناعيه المهارات والخبرات التي يحتاجها نوع الانتاج بالمصنع) .
- تشجيع الاخذ بمبدأ (الفرقه المتنافسه) في كل فرع انتاجي علي حده (وفي ظل ظروف متماثله) ليتسني مكافأه المجددين الذين يحققون - الي جانب الاتقان - مبدأ الوفرة ، وتقليل معدلات الفاقد قدر الامكان .
- تشجيع مبدأ الابداع ونزعه التجديد والابتكار الي أقصى حد مستطاع ، وبذلك يتسني خلق دوافع ايجابيه لدي كل من يعمل ويتدرب ولكونه مؤهلاً مع الوقت للاسهام في تطوير وتحسين واختصار وتصميم ولو جزئيه جديده من جزئيات العمليه الانتاجيه ، وعلي النحو الذي يؤكد جدواها اقتصاديا واجتماعيا بل ونفسيا ، عند تطبيقها (وفي هذا أيضا تحسين لظروف العمل)
- أهميه عقد لقاءات واجتماعات دوريه مشتركه بين المسؤولين عن قطاعات التعليم ، والتدريب ورجال الاعمال والصناعات والاتحادات النقابيه لمناقشه موضوعات علي جانب كبير من الخطوره والاهميه كتنوير المناهج التعليميه ، وادخال معدات ومرافق حديثه في العمليات التعليميه والتدريبية بمختلف مستوياتها .
- الاهتمام باعداد جوائز وأوسمه للمتميزين في مجالات عملهم . بهذا يتحول العنصر البشري الي قوة كبرى تعود بالخير علي البلاد . ويمكن بهذا . أن تتميز مصر باعداد أبنائها الاعداد الجيد . . . بل يمكن لمصر أن تصدر الي العالم الخارجي عماله متميزه تعود بالخير عليها وعلي الدول المستقدمه لتلك العماله . . . وفي تلك الحاله لن تكون هناك بطاله . . . بل سيعمل ذلك علي ازدهار الاقتصاد المصري من خلال زياده الانتاجيه وإرتقاء الاداء كما ونوعا ، وتصدير الفارق بين المعروض من قوة العمل والطلب عليها في سوق العمل المحليه ، وتخفيف الضغط علي فرص العمل المتاحة في الداخل .

ثانيا : تحديد و ابراز وتشجيع رجل الصناعة المصري ، وتعظيم ظاهره
تكون ما يسمى بالشخصية الاعتبارية للمجتمع الصناعي ، والتعامل معه
بما يعظم من ايجابياته

من هو رجل الصناعة ؟ وما دوره ؟ وما الذي يحركه ؟ وكيف ينجح ؟ تلك أسئلة محورية يجب أن نسعي لتحديد اجاباتها .

لأننا علي الرغم من انشغالنا بقضية التصنيع وأهميته ، ووضعنا من أولويات العمل الوطني في مصر . . . الا أننا عادة ماتتوجه أنظارنا الي عناصر معينة في عملية التصنيع مثل التمويل والتدريب والتكنولوجيا وننسى العنصر الجامع لكل مجهودات التنمية الصناعية في منظومه متناسقه ومتجانسه وفعاله ، الا وهو المنظم الصناعي . . . رجل الصناعة بل اننا نجد الاجيال السابقه ، التي شجعت التحول الصناعي في مصر بعد الحرب العالميه الاولى ، كانت واعيه ومعتزفه ومتفهمه لدور المنظم الصناعي في تحويل ذلك المجتمع الزراعي الساكن الي مجتمع قادر بنفسه علي توفير احتياجاته الاساسية من السلع المصنعه .

ذلك أن دور رجل الصناعة قد غاب عن الازهان وحدث نوع من الخلط واللبس غير المقصود في فهم دور رجل الصناعة في خضم مشاكل وقضايا الانفتاح الاقتصادي في السبعينات ، وهو ما يتطلب اعاده النظر والتقييم لهذا الدور اليوم . ويرجع الاهتمام بهذا الي الاقتناع بأهميه دور الفرد في صناعة التاريخ ، وبأن هناك رجالا ونساء أذاذا قادرين علي تغيير حياه الامم ، وتمثل عبقريتهم في قدرتهم علي تسخير ماحولهم من ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسيه لتحقيق الاهداف المعاصر وجيلنا الحالي استطاع بالكفاح والعمل الدؤوب أن يحقق نجاحات مشرفه في مجال الصناعة في ظل ظروف غايه في الصعوبه .

أن هناك تفاؤلا كبيرا بشأن الصناعة المصريه . . فمصر بخير برجالها المخلصين ، وذلك أن النجاح في الصناعة يعتمد علي مجموعه من القيم الوسيطه للمجتمع المصري ، وذلك متاح لكل ذي عزم وهمه .

من هو رجل الصناعة المصري ؟

هناك خلط كبير بين رجل الصناعة ، والذي يعتبر العنصر المحرك لعملية التنميه ، ورجل الاعمال وأصبح اللقب الاخير لفظا جامعا يشمل كل شيء من صاحب رأس المال الي المدير الصناعي الي المضارب بالاراضي الي المروج التقليدي أو الوكيل التجاري هبوطا الي مستوي الوساطه والسمسره بعد ذلك .

لقد أظهرت خبره الدول المتقدمه أن التنميه الاقتصادية والانتقال من مرحله الاقتصاد الزراعي الي اقتصاد صناعي ديناميكي يقوم علي أكتاف مجموعه رواد الصناعة أو المنظمين الذين يجد فيهم الفكر الاقتصادي تجسيدا لقوي الابتكار والمبادره وتحمل المخاطره في المجتمع وعليه يري البعض نجاح الدول في النهضه والتنميه في قدرتها علي افراز فئه المنظمين القادرين علي تجميع عوامل الانتاج من عمل وأرض ورأسمال في مجالات جديده تخدم احتياجات المجتمع المتغيره والطموحه .

صفات المنظم الصناعي:

أهم صفات المنظم الصناعي هو الابتكار ورؤيته لما لايري الآخرون من منافع وتطبيقات لاكتشافات علميه معينه أو لطرق انتاجيه جديده . ولذلك فهو في معظم الاحوال رجل غير تقليدي (وان كانت خلفيته الاجتماعية في كثير من الاحيان تقليدية) ، وبالمقابل فان رجل التجاره والاعمال يهدف الي التجانس مع الاطار الاجتماعي والاقتصادي القائم وينحو الي المحافظه والحبطه .

كذلك يتصف المنظم الصناعي بالرؤيه طويله الاجل ويربط بين نجاحه وحدث تغير هيكلي معين في الاقتصاد القومي . فالمنظم الصناعي الاوربي أو الامريكي ربط نجاحه بظهور تغير تكنولوجي كبير مثل استخدام البخار في الصناعه ، أو تقدم السكك الحديدية أو اختراع نوع جديد ، أو ظهور السيارة الخاصه ، وأخيرا اكتشاف دوائر الكمبيوتر واستخداماتها المتعدده ، وبالمقابل فان التاجر أو الوسيط يهتم بالربح السريع ، وتظهر مبادرته في اكتشاف احتياجات المستهلكين أو حاله السوق ليصل الي هدفه .

كذلك فان المنظم الصناعي يخاطر بجزء من رأسماله الي جانب ما يجمعه من أموال الآخريين . وقد لاتكون مساهمه المنظم الصناعي كبيرة .

ومع ذلك فقد يضحي بفرص بديله أو بمرتب مضمون حتي يحقق طموحه . ومن الصفات اللازمه للمنظم الصناعي الناجح أن يكون له معرفه جيده بالمنتج الذي يحاول تصنيعه وكذلك بسوق هذا المنتج اذا لا يكفي أن تكون الفكره الجديده ذات مزايا فنيه أو تقنيه ولكن يجب أيضا أن تكون مقبوله في السوق بمعنى أن يكون عليها طلب أو أن تؤدي الي تخفيض تكلفه الانتاج والي تحسين المنتج مما يزيد الطلب عليه .

التطور التاريخي للمنظم المصري :

المنظم الصناعي المصري هو ظاهره جديده نسبيا في تاريخ بلدنا ونحن في مجتمع تقليدي لايميل الي الافكار الجديده . . . بل يتجه غالبا للمحاكاة والتكرار ، كما أنه لايميل أيضا الي الانفرادية والابتكار . . . فالمنظم الصناعي لم يكن له وجود واضح في تجربه محمد علي في أوائل القرن الماضي ، حيث أن الدوله قامت بذلك الدور ، وكذلك قاومت الاستعمار ظهوره حتي العشرينيات من القرن الحالي . وبعد فتره قصيره من المبادرات الصناعية الخاصه جاءت تجربه الاشتراكية . واعتبرت الدوله نفسها هي الرائدة في مجال الصناعه ، وبدلا من المبادره والابتكار يلزم الارتباط بالتخطيط وبدلا من المنظم الصناعي هناك مراكز البحوث الفنيه والشركات الحكوميه . . . الخ - ثم جاءت فتره الانفتاح التي اختلط فيها الامر وحدث اللبس بين المنظم الصناعي ودوره في جهد منتج مبدع وبين الادوار الآخري لرجال المال والاعمال .

كانت لكل مرحله مالها وماعليها . . . ولكننا هنا نعرض تلك الحقائق ساعين للتعرف علي المنظم الصناعي الذي نحتاجه في تلك المرحلة ، وتحديد أبعاد دوره ، وشخصيته .

من أين يأتي المنظم المصري ؟

لاشك أن التقاليد الاجتماعية المصرية ونظام التعليم المتأثر بالفلسفة السياسية جاء مصاحباً لفترة الاشتراكية وهي ظروف عطلت ظهور المنظم المصري فالمجتمع المصري له جذور طويلة في الزراعة وهو مجتمع يحارب المبادرة الفردية والبعد عن مخالفه التقاليد ويركز على وظيفة حكومية ويؤتي اهتماماً كبيراً على النجاح في الدراسة وبهيب بالتعليم الجامعي ليس فقط للدرجة الجامعية الأولى ولكن لكل أنواع الدراسات العليا حتى وصلت نسبة الحاصلين على الماجستير والدكتوراه إلى عدد خريجين الجامعة التي معدلات تفوق ماتحقق في دول العالم المتقدم ، كذلك فإن من يجرب حظه في التجاره أو الصناعة كان ينظر اليه حتى وقت قريب على أنه مغامر مستهتر .

ومما ولاشك فيه إن هذه القيم تتغير تغيراً سريعاً ، بعد أن كفل النظام الاقتصادي فرصاً جديدة وتسهيلات كبيرة .

ولكي نجيب على السؤال : من يأتي المنظم المصري الجديد ؟

لابد لنا في البداية أن نحدد إن المنظم المصري في العصر الحديث قد تأثر بدرجة كبيرة بالاطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد ، فالصناعة المصرية في العشرينات أو الثلاثينات تختلف عن أوضاع اليوم ، وليس غرضنا في هذه الدراسة أن نتكلم عن جيل عمالقه من رجال الصناعة المصرية أمثال طلعت حرب والسيد ياسين وأحمد عبود الذين شقوا طريقهم الصعب في ظروف سنوات مابين الحربين ، ولكننا نسعى إلى تحديد روافد للمنظم الصناعي المصري الحديث .

تلك الروافد هي :

- أ- رجل الصناعة في قطاع الاعمال العام .
 - ب- رجل الصناعة في قطاع الاعمال الخاص .
 - ج- الصناعي المصري الجديد .
 - د- بنوك وقنوات التمويل .
- وسنلقي الضوء بإيجاز على كل من تلك الروافد .

أ- رجل الصناعة في قطاع الاعمال العام :

وقد ارتبطت خبره ذلك الرافد بالتجربة الصناعية الكبرى في الخمسينات والستينات والتي تمت في ظل برنامج التصنيع وخطط التنمية . أدخل بعض منظمين هذا القطاع بنجاح أساليب إدارية متطورة بشركاتهم على الرغم من القيود المعتادة التي أحاطت بعمليات الشركات العامة . ومع بدايه عصر الانفتاح قرري بعض رجال الصناعة - وبالرغم من نجاحهم - أن يعظموا عائدهم الخاص بترك القطاع العام وبدء مشروعات جديدة لحسابهم . ولقد أخذ هذا التحول نمطاً تنظيمياً عندما

بدأت بعض شركات القطاع العام مشروعات مشتركة في إطار قانون الاستثمار (رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤) مع انتقال رؤساء مجالس شركات القطاع العام عند إحالتهم للمعاش، أو قبله، لرئاسه الشركات المشتركة الجديدة.

ب- رجل الصناعة في قطاع الأعمال الخاص :

هناك أمثله محدوده للصناعي المصري الذي استطاع أن يتواري بعيدا عن التأميمات والحراسات وأن يحافظ علي سيطرته علي وحدات انتاجيه معينه ، ثم قام بتوسيعها أو بتجديدها عندما تغير المناخ الاقتصادي والسياسي - كذلك هناك أمثله وخبره صناعية معينه انتقلت من الاب الي الابن الذي حاول تطبيقها في ظروف الانفتاح الجديد .

ج- الصناعي المصري الجديد :

ويدخل في هذه الفئة مجموعه شابه من المنظمين كونت خبره صناعية ، وعلميه وإدارية استطاعت في زمن قصير جداً أن تثبت ذاتها وتشق طريقها الي الصفوف الاماميه محققه لنجاحات ليست موضع لجدل مما اعطاها صفه الرياده وجلب لها مظاهر التقدير ووضع تجربتها محطه الانظار .

د- البنوك وقنوات التمويل كمنظم جديد :

اكتشفت الكثير من البنوك الاستثمارية فتره الانفتاح، ونتيجة لغياب المنظم الصناعي النشط ، أنه من الواجب عليها أن تضطلع هي بدور المنظم ، (و خطت في ذلك في أثر تجربه بنك مصر) وان تعين المديرين والفنيين والقادرين علي دفع المشروع من مرحله الفكره أو الدراسة الي حيز التنفيذ .

مقومات المنظم الصناعي الناجح :

- ١- الاهتمام بالعلم والمعرفه التجريبية .
- ٢- حب المخاطره المحسوبه والسعي وراء المجهول الواعد .
- ٣- القيم الاخلاقية الراسخه والتمسك بأداب المهنة وأخلاقيتها .
- ٤- ديمقراطية الادارة وأدواتها .
- ٥- الاهتمام بالعلاقات الانسانية مع العمال والعاملين بما يعظم ولائهم وانتمائهم .
- ٦- الانفتاح علي تجارب الاخرين .

ثالثا: الصناعات الصغيرة ٠٠٠٠ ودورها الكبير في بناء الاقتصاد المصري

تلعب الصناعات الصغيرة دورا هاما وملموسا في الاقتصاد القومي لاي دولة يعتبر قطاع الصناعات الصغيرة - بحكم طبيعته - بمثابة حقل اكثار لتنمية المهارات والقدرات الفنية والادارية . وترجع اهمية الصناعات الصغيرة واحتلالها موقعا رئيسيا داخل قطاع الصناعة التحويلية الي استحواذها الي نسبة عالية من عدد المنشآت وعدد العمال ، والي ما تسهم به في زياده الانتاج والقيمة المضافة . ويختلف أداء قطاع الصناعات الصغيرة وفاعليه تأثيره في الاقتصاد القومي من دولة لاخري وفقا لمدي عنايه الدوله ورعايتها لهذا القطاع .

اهمية الصناعات الصغيرة في أحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

تمثل المصانع الصغيرة نسبة كبيرة من الوحدات الصناعية في سائر أنحاء العالم ولاخلاف حول اهمية وحيوية الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فالدول التي حققت نموا سريعا هي تلك التي تبنت اطارا عاما للسياسة . . . فمكنت فيه الصناعات الصغيرة من النمو والازدهار وتتميز الصناعات الصغيرة بقدرتها وفاعليتها في مايلي :

- التكامل والتلاحم مع المصانع الكبرى بما يؤدي الي تنمية وتطوير القطاع الصناعي ككل .
- تعتبر وسيلة فاعله الانتشار الجغرافي الصناعي وخلق منافسه ومن ثم أحداث تطور اجتماعي وسياسي في البلاد .
- تستطيع أن تتكيف ويسهل تطويعها طبقا لاحتياجات السوق .
- تتيح فرصا كبيرة للعماله بمستويات متدرجه من المهارات بتكلفه رأسماليه منخفضه ، وذلك يكفل امتصاص قوي العامل بكافه مهارتها وبمستويات انتاجياتها المختلفة .

دور الصناعات الصغيرة في تعظيم فرص العماله والناجح الصناعي:

من أهم الاهداف القومية تعظيم فرص العماله المنتجه والناجح الصناعي ويتوقف ذلك علي معامل رأس المال ومن ثم رأس المال المستثمر للعامل مرتفعا كلما كان الناتج الصناعي والعماله المحققه لاستثمار مبلغ معين أقل ، وذلك بالمقارنه اذا ماكان معامل رأس المال المستثمر للعامل منخفضا .

وحيث أن الصناعات الصغيرة تعني استخدامنا لاسلوب انتاج مكثف للعمل نسبيا ، ورأس المال المستثمر للعامل صغيرا ، فانها تكون الاقدر علي تعظيم الناتج والعماله الصناعيه وذلك بالمقارنه بالمنشآت الصناعيه الكبيره التي تستخدم أسلوب انتاج مكثف لرأس المال . ويرجع الي أنه بالرغم من تزايد انتاجيه العامل مع كبر حجم المنشأه ، الا أن رأس المال المستثمر للعامل يتزايد أيضا مع كبر حجم المنشأه ، والزياده الاضافيه في رأس المال المستثمر للعامل بالمنشآت كبيره الحجم لاتتناسب مع الزياده المحققه في انتاجيه العامل .

على ضوء ذلك ، وإذا ما أخذنا في الاعتبار وفره عرض العمل في مصر وما هو متوقع على المدى الطويل بسبب الزيادة المضطردة في معدل نمو السكان ، لا يمكننا القول والقطع بأن تنمية الصناعات الصغيرة يمكن أن يقوم بدور فعال في تعظيم العمالة والنواتج الصناعي كما حدث في اليابان والصين وغيرهما .

دور الصناعات الصغيرة في تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع :

إن من بين ما يتصف به الاقتصاد المصري هو انخفاض معدلات الادخار المحلي ، مما ينجم عنه زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي . ولما كنا نعمل على تحقيق معدلات نمو طموحه من خلال الاعتماد على مصادر تمويلنا الذاتية ، فإن الأمر يتطلب تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع ، وذلك باستثمار مبلغ معين .

وفي هذا الصدد ، فإن تنمية الصناعات الصغيرة يمكن أن تقوم بدور هام . يتوقف الفائض الاقتصادي للعامل بالمنشآت الصناعية حسب حجمها المختلف على إنتاجه العامل وأجره . ولعل من بين الآراء ما يقول أن المنشآت الصناعية كبيرة الحجم أقدر على تكوين فوائض اقتصادية نظرا لارتفاع إنتاجه العامل ، وذلك بالمقارنة بالمنشآت الصناعية الصغيرة . غير أن هذا لا رأي بفضل عاملا هاما ، والا وهو علاقه بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يحققه المجتمع وذلك باستثمار مبلغ معين .

ومما لا شك فيه أن الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المنشأة ، غير أننا إذا ما ربطنا بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه حسب حجم المنشآت المختلف ، ومن ثم ما يحققه المجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين ، يتضح لنا أن المنشآت الصناعية الصغيرة أقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع .

ولعل من أحد العوامل الهامة الكامنة وراء ما حققته اليابان من معدلات ادخار مرتفعة يتمثل فيما أعطته الدولة من اهتمام كبير لتنمية الصناعات الصغيرة . وهذا ما يعني أن توافر عرض العمل في مصر حاليا ومستقبلا يمكن أن يقوم بدور هام في تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع إذا ما أعطي الاهتمام الكافي لتنمية الصناعات الصغيرة .

انه لمن المؤكد أن الصناعات الصغيرة بمقدورها - متى كانت السلعة محل الانتاج تتفق وظروفها الانتاجية ، علاوة على توافر الادارة الفعاله وكافه متطلبات الانتاج مثل المواد الخام والتمويل وغيرها أن تسهم بفاعيله في تعظيم الانتاج والعماله والفائض الاقتصادي .

دور الصناعات الصغيرة كصناعات مغذية في تنمية الصادرات:

أن من بين المشاكل التي يواجهها الاقتصاد المصري هو العجز الكبير في الميزان التجاري . لذا فانه من الضروري العمل على تعظيم العائد الصافي للصادرات الناتجة من الاستثمارات المحققة . وفي هذا الصدد فإن دعم وتنمية الصناعات الصغيرة في مصر يمكنها أن تقوم بدور هام كما يلي:-

أ- أن المنشآت الصناعية الصغيرة التي يعمل بها أقل من عشرة مشغلين والتي يغلب عليها الطابع الحرفي يمكنها أن تعدل من برامج انتاجها طبقا لاحتياجات الاسواق الخارجية نظرا لما تتمتع به من مرونة متمثلة في تواضع رأس المال المستثمر، ومتي ثم تكون أقدر علي تلبية احتياجات أسواق التصدير . . . وعلي الجانب الاخر فان المنتجات التي تعتمد علي العمل اليدوي تلقي اقبالا متزايدا في أسواق الدول المتقدمة نتيجة لارتفاع مستوى الافراد والاندثار النسبي لهذه الصناعات في تلك الدول.

ب- إن المنشآت الصغيرة التي يعمل بها عدد كبيرا نسبيا من العاملين يمكن أن تساهم بفاعلية في تنمية صادرات المجتمع للعديد من المنتجات سواء بطريق مباشر أو غير مباشر . . . ويتمثل الدور غير المباشر اذا ماتم ربط المنشآت الصناعية صغيرة الحجم بالمنشآت الصناعية كبيرة الحجم ، فمن خلال ذلك يمكن للصناعات الصغيرة أن تزود المنشآت الصناعية الكبيرة بالاجزاء تامه الصنع أو السلع نصف المصنعه والتي تستخدمها المنشآت الصناعية كبيرة الحجم كمدخلات المنتج النهائي ، و وذلك بأسعار تنافسية تمكنها من المنافسة في الاسواق الخارجية وفي هذا الصدد فان تجارب الدول المتقدمة صناعيا مثل أمريكا واليابان وغيرها تعطينا أمثله عديده لذلك.

ففي الولايات المتحدة الامريكية تتحقق معدلات التنمية الكبيرة ونوعيات وجوده الانتاج في قطاع الصناعات التحويلية بالاعتماد أساسا علي الصناعات الصغيرة فمعظم الشركات العملاقة تتخذ حولها عديدا من المصانع الصغيرة ذات العلاقات المتبادله فنجد مثلا أن ٦٤٪ من الموردين لشركه جنرال موتورز البالغ عددها ٢٦ ألف من المنشآت الصغيرة ذات العماله التي لا تزيد عن مائه عامل ، ٩٣٪ من الموردين لشركه دي بون البالغ عددهم ٣٠ ألف من المنشآت الصغيرة ، وشركه رابثيون احدي أكبر شركات الصناعات الالكترونيه تشتري ٥٦٦٪ من احتياجاتها من منظمات صغيره ، ٤٥٪ من عملياتها التي أعطيت لشركات كبيرة أعيد المقاوله عليها من باطني منظمات صغيرة.

وفي اليابان تقوم الصناعات الصغيرة بالعديد من العمليات الصناعية لحساب الصناعات الكبيرة ، اذ تبلغ نسبة منشآت الصناعات الصغيرة التي تقوم بالانتاج لحساب المنشآت الكبيرة ٧٢٪ في صناعه المنتجات المعدنيه ، ٧٦٪ في صناعه الالات ، ٧٩٪ في صناعه الاجهزه الكهربائيه . وفي فرنسا نجد شركة رينو لصناعه السيارات تشتري من منظمات صغيره مايزيد علي ٢٠ ألف بند من البنود اللازمه لخطوط تجميع منتجاتها لها ، وتستخدم أكثر من ٥ آلاف مقاول من الباطن ومورد ، وتخصص أكثر من ٤٦٪ من مواردها لعمليات الشراء من الغير ، وساعد هذا الاتجاه الشركة علي أن تضاعف انتاجها مرات عديده دون ادخال أساليب صناعية جديده لديها ، ولكنها تستفيد من التحسينات التي يجريها مورودها علي انتاجهم .

وفي سويسرا تعتمد الصناعات الي حد كبير علي الصناعات الصغيرة لانتاج المعدات الالكترونيه والتجميعيه وغيرها . فتقوم كثير من الشركات الكبرى أساسا علي انتاج وتشغيل

المتخصصين الذين ينتجون في ورش حرقية صغيرة تتخصص في إنتاج أجزاء صغيرة معينة من السلع الصناعية المختلفة ، كما يتم قدر كبير من الإنتاج في المنازل بواسطة أسر متخصصة . وقد استطاعت هذه المصانع الصغيرة أن تغزو العالم أجمع .

وفي إيطاليا تغلبت الحكومة علي مشكله العماله الزائده في القطاعات الانتاجيه بنشر الصناعات الصغيره ذات الكثافه العماليه المتوسطه . وتم ذلك طبقا لخطه اطلق عليها VANONI استمرت من ١٩٥٥ - ١٩٦٤ استهدفت امتصاص وتشغيل العماله الزائده في هذه القطاعات ونجحت في تحقيق أهدافها .

كذلك عمدت الهند الى نشر الصناعات الصغيره في كافه الانشطه الصناعيه ، وتنتج المصانع الصغيره في الهند حوالي ٣٨٪ من اجمالي الانتاج الصناعي وتمثل العماله بها ٥٠٪ من اجمالي العماله الصناعيه وفي دوله متقدمه صناعيه مثل كوريا تمثل الصادرات الصناعيه الصغيره ٣٥٪ من اجمالي صادراتها .

دور الصناعات الصغيره في تطوير التكنولوجيا المحليه:

إن تشجيع الصناعات الصغيره يساعد علي تطوير التكنولوجيا والفنون الانتاجيه المحليه وليده ظروف المجتمع التي لم يثبت عجزها اقتصاديا ، فليست كل أساليب الانتاج المتوارثه باليه يجب التخلي عنها ، بل ينبغي دراستها وتحليلها وتطويرها .

ويتمثل التحدي الذي يواجه المخططين في كيفية تعديل مزيج العوامل المختلفه كالعامل المالي والبشري ، والعامل التكنولوجي لتقليل استخدام رأس المال والمواد الخام وخلق قوة عامله أكثر انتاجية ، ومن ثم تطوير هذه الصناعات الصغيره ودفعها الي مواقف تنافسيه -

- كما يتمثل التحدي الذي يواجه رجال البحث العلمي والتكنولوجيا عن التكنولوجيا الامثل لظروفنا وملايسات الموقف في مجتمعنا مستفدين من أحد الصور التقدم الذي حققته العلوم المختلفه وقد يكون التنفيذ من خلال مايلي :

البدء بالاساليب التقليديه السانده في صناعتنا الصغيره وتحديثها بالعلم والمعرفه والخبره المكتسبه ، أو باستخدام الاساليب الحديثه في الدول المتقدمه مع تطويرها لتلائمنا . أو بتحليل ودراسه المشاكل التكنولوجيه من خلال مشروعات مخططه للتحسين والتطوير من خلال مبادرات علميه وتكنولوجيا جديده .

دور الصناعات الصغيره في خلق رجال الصناعات:

تساهم الصناعات الصغيره في خلق رجال الصناعات والمنظمين الصناعيين وتنميه رواد الاعمال الذين يقودون عمليات التنميه الصناعيه والذي تتوقف معدلات الاستثمار وفاعليتها علي كفايتهم ، فالعبره بطرق استخدام المدخرات وليس بحجمها فقط . وتكوين رأس المال يتأثر بحجم الجذب والطلب من جانب رجال الصناعات والمنظمين الصناعيين أكثر من تأثيره بجانب العرض من جانب المدخرين ، فحين يشرع رجال الصناعات الناجحين في دورهم القيادي يتبعهم التمويل .

وتكوين هذه الطبقة في التخصصات وعند المستويات المختلفة يتوقف بالدرجة الاولى علي قطاع المنظمات الصغيرة ، وهو الرافد الاساسي لهذا المورد والذي يمثل النواه التي تنبت النمو التدريجي لمنظمات عملاقه . لقد كان هؤلاء الرجال هم النواه التي بني عليها منظمات عالميه عملاقه مثل كروب وسمنز وفورد وغيرها .

النشاطات الاقتصادية الأكثر فاعليه للصناعات الصغيرة:

إن اجراء المقارنه بين الصناعات الصغيره والكبيره من حيث درجه مساهمه كل منها في تعظيم العماله ، والنتاج والفائض الاقتصادي بطريقه مطلقه يكتفه بعض القيود . ويرجع ذلك الي أن فاعليه الصناعات الصغيره تتوقف علي نوع الصناعة والعمليات الصناعيه الأكثر ملائمه لهذه المنشآت . وفي هذا الصدد يمكن القول بأن المنشآت الصناعيه الصغيره بمقدورها أن تقوم بدور رائد في تنميه العديد من الصناعات سواء تم ذلك بطريق مباشر . انتاج سلع نصف مصنعه - ولعل من أهم هذه الصناعات هي صناعه النسيج والملابس ، والمواد الغذائية ، والمنتجات الخشبيه ، والاثاث ، والمنتجات المعدنيه ، وأجزاء الآلات والمعدات الكهربائيه وغير الكهربائيه والالكترونيات . ويرجع السبب في هذا الي أن هذه المنتجات يمكن انتاجها باستخدام أساليب انتاج كثيفه العمل كصناعات صغيره أو أساليب إنتاج كثيفه رأس المال كمنشآت صناعيه كبيره الحجم . وكما كانت المنشآت الصناعيه - كما أو ضحنا سلفا - لها دور من حيث تعظيم العماله والنتاج والفائض الاقتصادي ، كما أنها تقوم بدور رائد في تعظيم الصادرات ، فضلا عن دورها الكبير في تطوير التكنولوجيا المحليه وخلق رواد في مجال التنميه الصناعيه والاقتصاديه وحيث أن الصناعات الصغيره في مصر لايزال نشاطها الانتاجي مقتصرًا علي عدد ضئيل من الصناعات التقليديه فانه يمكن أن يكون مجال تنميه وتطوير الصناعات الصغيره أحد المجالات الحيويه للنهوض باقتصادنا الوطني .

إن الدوله ممثله في الحكومه تبذل جهداً ملموسا الا انه لايزال غير كاف لخلق القوي الدافعه اللازمه للنهوض بالصناعات الصغيره ومع هذا فان تنميه وتطوير تلك الصناعات علي أسس محدده واستراتيجيه قوميه من خلال هيئه قوميه تكون مسئوله عن ذلك وهو عمل يجب ان يعول علي حتميه انه لا بد ان يؤتي ثماره الطيبه ويحدث تغييرا جذريا في الاقتصاد المصري اذا توفرت له الرعايه والامكانيات الكافيه من حيث النوع والكيف .

فخري . .